**بيان حكومة الجمهورية اليمنية في عملية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان**

**الدورة 46 لمجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية المنعقدة خلال الفترة من 29أبريل – 10 مايو 2024**

**جلسة الاستعراض**

**القاه معالي السيد/ أحمد عمر عرمان**

**وزير الشؤون القانونية و حقوق الإنسان**

**جنيف 1 مايو 2024**

**السيد/ الرئيس**

**الحاضرون جميعا**

نود في البداية أن نثمن الدور الرائد الذي يلعبه مجلس حقوق الإنسان في حماية و تعزيز حقوق الإنسان في مختلف دول العالم عبر آلياته الخاصة و منها المراجعة الدورية الشاملة .والحقيقة أن لا أمل في أن يستعيد العالم استقراره وتوازنه الا بوضع حقوق الانسان وحرياته كناظم جوهري للسياسة الدولية لا مجرد أداة لخدمة سياسات الدول وتعلق على هذا المجلس الموقر امال كبيرة في تحقيق ذلك. لقد أولت الحكومة اليمنية أهمية خاصة لقضايا حقوق الإنسان و شجعت على الدفع بها ضمن القضايا الرئيسية التي تسعى لادماجها في العملية السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية في اليمن رغم الظروف الصعبة و حرصت الحكومة على تقديم تقاريرها الوطنية و مناقشتهامع الجهات الدولية ذات الصلة. و نحن سعداء أن نكون بينكم اليوم لنستعرض ما نفذته الحكومة اليمنية من توصيات تقدمت بها مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل ، مع إن الظروف و التحديات التي شهدتها اليمن خلال الأربع السنوات الماضية ألقت بظلالها على عملية التنفيذ وتسببت في إعاقة تنفيذ عدد منها .

لقد حرصت الحكومة اليمنية على إعداد التقرير الوطني بالتشاور مع جميع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة و مع لجنتي الحريات العامة و حقوق الإنسان في مجلسي النواب و الشورى ، حيث عقدت عدد من جولات التشـــــــــاور مع طيف واسع من المهتمين والخبراء في المجــــــــالات المختــــــــلفة والذين قدموا مســـــــــــاهمات في تحـــــــديد القضـــــــــايا ذات الأولــــــــوية في التــــــــقرير الوطني، بما في ذلك المؤسســـــــــات المــــــدنية المعنــــــــية

بحقوق الإنسان. كما عقدت سلسلة ورش عمل مشتركة بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الإعلاميين والناشطين وكذا السلطة المحلية في عدد من المحافظات اليمنية و تم استيعاب الملاحظات التي خرجت بها تلك المناقشات في التقرير الوطني الذي نناقشه اليوم.

وقد ظهر اهتمام الحكومة لحماية وتعزيز حقوق الانسان من خلال قبولها ب 201 توصية من اجمالي ( 252) توصية و أخذت علما ب 51 توصية تقدمت بها الدول المشاركة في الدورة 32 لمجموعة العمل في يناير 2019م ، حول قضايا عديدة تلامس أوضاع اليمن بشكل عام و في مجال حقوق الإنسان بشكل خاص،  و شرعت الحكومة خلال الثلاثة الأشهر التي تلت عملية المراجعة بتشكيل لجنة وزارية لدراسة كيفية تنفيذ تلك التوصيات وفقا للامكانيات المتاحة .

و كما هو معلوم لدى جميع الدول الأعضاء و المراقبة في مجلس حقوق الإنسان الموقر ، فإن اليمن تعيش منذ سبتمبر 2014م أزمة كارثية و لازالت مستمرة حتى اليوم . نتجت عن **استيلاء ميليشيا الحوثي الإرهابية على العاصمة صنعاء بقوة السلاح وسيطرتها على مؤسسات الدولة ،** و **نهب سلاح الجيش والامن وكل مقدرات الدولة** وحتى هذه اللحظة التي دخل فيها انقلاب المليشيا الحوثية عامه العاشر فقد ارتكبت جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الانساني حيث قتلت الالاف خارج نطاق القانون وشنت هجمات عشوائية على المستشفيات والمدارس والاسواق والاحياء السكنية وغيرها من المنشآت مما ادئ الى تدمير هائل للبنية التحتية وفرضت قيوداً على الحق في حرية الراي والتعبير والتجمع السلمي وحضرت العمل السياسي والنقابي وأغلقت كل الصحف ووسائل الإعلام المختلفة ونكلت بالصحفيين وتعرض بعضهم للتصفية والكثيرون للسجن واخضعوا للتعذيب و المحاكمات المفبركة واحكام الإعدام وتعرض المئات للإخفاء القسري والكثير منهم للقتل والتعذيب حتى الموت، وغيرها من ضروب المعاملة القاسية والسيئة, وابتزاز رجال المال والاعمال, وشكل استغلال الاطفال وتجنيدهم والزج بهم في الحرب سياسة واضحة ومنهجية دائمة ومستمرة للجماعة الحوثية الارهابية، وتقيم الجماعة الحوثية معسكرات تدريبة عسكرية علنية مخصصة للأطفال وطلاب المدارس ، ولم تسلم النساء من الاعتقال والملاحقة والمحاكمات والترهيب والنزوح والاعتداءات المتكررة عليها، ونهب ومصادرة المساعدات الاغاثية و منعها من الوصول الى المحتاجين ، كما لم تسلم حتى المرافق التعليمية والمدارس والمنشئات الصحية من اعتداءاتها . وعملت المليشيا الحوثية الإرهابية على تغيير المناهج التعليمية وتحويلها الى فقاسات للأفكار المتطرفة والخطاب العنصري واعتدت على المدرسين وخضع احدهم للتعذيب حتى الموت ويقبع العديد منهم قي السجون . وزادت وتيرة الانتهاكات و تعددت أشكالها ، و أخرها ما قامت به هذه المليشيات من تدمير للمنازل على رؤوس ساكنيها في رداع بمحافظة البيضاء واختطاف جثث الضحايا ودفنهم في مدينة أخرى . و في اليومين الماضين استهدفت بئرًا للمياه بطائرة مسيرة في منطقة نائية بمديرية مقبنة في محافظة تعز ، ما أسفر عنه استشهاد خمس نساء. كمازرعت هذه المليشيات الالغام في البر و البحر مما تسبب في قتل و أعاقت كثيرا من المواطنين من بيهم النساء و الأطفال و الشيوخ ، و تعاني اليمن من مخاطر الألغام وهي بحاجة إلى الدعم والمساعدة في مجال نزعهاو التعامل مع ضحاياها. و ندعو من هنا كل الدول و المنظمات المانحة لدعم اليمن بالموارد المالية و الخبرات التقنية لمواجهة التحديات الإنسانية الناجمة من هذه الظاهرة الخطيرة .

**السيد/ الرئيس**

**الحاضرون جميعا**

**و أمام هذه التحديات و الظروف المعقدة التي أنشأها الانقلاب ، بذلت الحكومة اليمنية الشرعية جهودا كبيرة من أجل السلام و باركت جهود كل الأشقاء و الأصدقاء و الأمم المتحدة للوصول إلى الحل السياسي في اليمن حتى تجنب الشعب اليمني مزيدا من المعاناة و اليمن مزيدا من الدمار. لقد** شهدت اليمن خلال الفترة التي يغطيها الاستعراض جهود إقليمية و دولية لاحلال السلام في اليمن حيث تعاملت الحكومة الشرعية بإيجابية مع مبادرات السلام التي عرضت خلال جميع جولات المشاورات ورفضتها مليشيات الحوثي و لا تزال تضع العراقيل أمام أية جهود في هذا المجال . **و رغم تحقيق بعض الانجازات في مجال تبادل الأسرى من خلال المشاورات التي رعتها الأمم المتحدة ، إلا إن تعنت مليشيات الحوثي** ورفضها المشاركة في المشاورات للمرة الثالثه على التوالي أعاق اطلاق سراح المختطفين و الأسرى . كما لا تزال مليشيات الحوثي تستخدم هذه الورقة للابتزاز السياسي ، علما بإن الكثير من المختطفين هم من النشطاء السياسين و الصحفيين و ليس أسرى حرب ، و تستغل هذه المليشيات أجهزة القضاء الواقعة تحت سيطرتها لاصدار احكاما جائرة و غير قانونية ضد من يخالفها بما فيهم بعض القضاة انفسهم . و لا يزال الكثيرين يقبعون في السجون و يحرم عليهم التواصل مع اسرهم أو معرفة أحوالهم و من بينهم السياسي محمد قحطان الذي طالب قرار مجلس الأمن بإطلاق سراحه .

**بالتأكيد تلعب التطورات الجارية في المنطقة و التصعيد القائم في البحر الأحمر دورا سلبيا على مجمل عملية السلام و الأوضاع المعيشية بشكل عام في اليمن و تستغلها مليشيات الحوثي لتحقيق مكاسب غير مشروعة في عملية الحل السياسي في اليمن .**

**ان مستقبل اليمن الأمن والمزدهر لن يتحقق بتسوية سياسية هشة تمنح الجماعة الحوثية الارهابية ما يريدوا وتسمح ببقاء السلاح في يد مليشيات إرهابية خارجة عن الدولة، وإنما بوضع أسس سليمة لسلام دائم وشامل يحقق النماء والحرية والعدالة لكل اليمنيين** و فقا للمرجعيات المتفق عليها محليا و إقليميا و دوليا و منها قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة و خاصة القرار 2216 ، **وهو ما ترفضه هذه الميليشيا ، سلام يحافظ على قيم الديمقراطية والشرعية ومقومات بناء دولة النظام والقانون التي ينشدها كل اليمنيين .**

في 5 نوفمبر2019م ، رعت المملكة العربية السعودية اتفاق "الرياض" بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي ونتج عنه تشكيل حكومة كفاءات مشتركة، والتزمت الحكومة أمام البرلمان في السير نحو السلام و تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف المعاناة عن كاهل كل اليمنيين بما فيها المحافظات التي تقع خارج سيطرة الحكومة.

واستكمالاً لتنفيذ اتفاق الرياض، عُقدت مشاورات وطنية في مارس 2022م في مدينة الرياض ضمت طيف واسع من القوى السياسية من أجل توسيع المشاركة في اتخاذ القرار في رأس هرم السلطة، ورفض الحوثيون المشاركة فيها رغم دعوتهم وتوحيد القوى الوطنية لتعزيز سلطة الدولة واستعادة السلام و إنهاء الانقلاب وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل المصلحة الوطنية العليا أصدر رئيس الجمهورية إعلان نقل السلطة وتشكيل مجلس قيادي رئاسي مكون من ثمانية أعضاء برئاسة الدكتور "رشاد العليمي"، وعقد مجلس النواب جلسة استثنائية في العاصمة المؤقتة (عدن) وأدى أعضاء المجلس اليمين الدستوري أمام البرلمان، وقام المجلس الرئاسي بتشكيل اللجنة الأمنية والعسكرية المشتركة لإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن ، كما أصدر المجلس الرئاسي قراراً جمهورياً برقم (21) لسنة 2022م بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، وضم التشكيل الجديد تعيين قاضي امرأة للمرة الأولى في تاريخ مجلس القضاء اليمني، كما تضمن اعلان نقل السلطة تشكيل "هيئة وطنية للتشاور والمصالحة"، و"فريق قانوني واقتصادي" يساعدان مجلس القيادة الرئاسي في أداء مهامه . ومن أجل مواجهة تداعيات الأزمة الإنسانية وآثرها على اليمنيين، وسعياً لتحقيق السلام الشامل، وافق رئيس الجمهورية والحكومة الشرعية في 4 أبريل 2022م على مقترح المبعوث الأممي بهدنة إنسانية لمدة شهرين تتضمن وقف إطلاق النار وإعادة تشغيل مطار صنعاء واستثناء ميناء الحديدة من الإجراءات المطبقة في بقية الموانئ في الجمهورية اليمنية بشان تنظيم استيراد المشتقات النفطية والتي تتبعها الحكومة بناء على توصيات فريق خبراء الأمم المتحدة بشان اليمن ، الا أن مليشيا الحوثي لم تلتزم بالاتفاق على الرغم من استمرار الحكومة في استثناء الميناء نظرا لعدم اكتراث مليشيا الحوثي للتداعيات الإنسانية المترتبة على استمرار المليشيا في منع التجار في مناطق سيطرته من الامتثال لقرار تنظيم استيراد المشتقات النفطية وعدم التزامها بتعهداتها بموجب اتفاق ستكهولم بشأن توريد عوائد الميناء لفرع البنك المركز في الحديدة واستخدامها في دفع رواتب الموظفين في مناطق سيطرة المليشيا ، وقد بدأت الهدنة من 2 أبريل 2022م و امتدت حتى 2 أكتوبر 2022م، و لا تزال التهدئة قائمة حتى اليوم دون اتفاق رغم الانتهاكات الحوثية الإرهابية المستمرة و الحرب الاقتصادية الحوثية على الشعب اليمني وحكومته الشرعية واستخدام التجويع كسلاح في هذه الحرب ، واستهدافها لقطاع النفط والمواني النفطية مما أدى الى العجز الكامل عن تصدير النفط منذ أكتوبر 2022 متسببا في مفاقمة الازمة الإنسانية، وتواصل الأمم المتحدة مساعيها لتحويل الهدنة إلى وقف دائم لاطلاق النار إلا انها قُوبلت بتعنت ورفض ميليشيا "الحوثي" التي عملت على تصعيد حربها الاقتصادية واعتداءاتها وهجماتها على المنشأت الاقتصادية الحيوية للدولة ، ومنع دخول الغاز المنزلي من مدينة مارب ومنع التجار في مناطق سيطرة المليشيا من الاستيراد عبر ميناء عدن ومنع شاحنات البضائع من المرور من مناطق سيطرة الحكومة الى مناطق سيطرة المليشيا . كما تواصل خروقاتها العسكرية بشكل مستمر في الجبهات المختلفة .

و فيما يتعلق بالمجال القانوني و المؤسسي لحقوق الإنسان ، فقد تم تعزيز نشاط إدارات حقوق الانسان في عدد من الوزارات و تفعيل دور منسقي حقوق الإنسان بالمحافظات و عمل   اللجنة الفنية لحقوق الإنسان وهي إطار حكومي تشرف علية وزارة حقوق الانسان بعضوية  عشرين جهة حكومية تمثل الجهات القضائية والأمنية والعسكرية ولجان الاغاثة ولازال يتم توسيع نطاق عضوية اللجنة لتشمل عدداً أكبر من المؤسسات الرسمية المعنية بمتابعة وادماج قضايا حقوق الإنسان في خططها وبرامجها وتعزيز الشراكة مع المنظمات الغير حكومية. كما تعمل الحكومة اليمنية على استقلالية وكفاءة السلطة القضائية والاصلاح القضائي من خلال استراتيجية السلطة القضائية بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وإعطائه صلاحيات كاملة في ادارة شؤون السلطة القضائية. كما تم اعادة البناء التنظيمي لوزارة العدل من أجل دعم الاجهزة القضائية وتوفير الخدمات والتجهيزات الفنية والمالية والادارية لأجهزة القضاء ومراقبة سير العمل بما يحقق سلامة تطبيق القوانين ويكفل للقضاء اداء رسالته في اقامة العدل بين الناس . وفي إطار الاصلاح القضائي تمت تعديلات قانونية واحيلت الصلاحيات الممنوحة لوزير العدل الى مجلس القضاء الاعلى وتم الحاق تبعية النيابة العامة وهيئة التفتيش القضائي الى مجلس القضاء الاعلى بدلا من تبعيتها لوزارة العدل .

**السيد/ الرئيس**

**الحاضرون جميعا**

و من اجل تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات في اليمن و تلبية لقرار سابق لمجلس حقوق الإنسان ، تم انشاء اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان وهي الية وطنية مستقلة شكلت وفقا لقرار رئيس الجمهورية لتقوم بأعمال التحقيق في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان التي حدثت في جميع محافظات الجمهورية اليمنية ، حيث استطاعت اللجنة منذو بداية عملها وحتى اليوم من اصدار احدى عشر تقريرا دوريا عن التحقيقات التي قامت بها و تجهيز عددا من الملفات لتسليمها إلى النيابة العامة و أجهزة القضاء و لا تزال اللجنة تقوم بأعمالها رغم التحديات و الصعوبات التي تواجهها . كما يوجد تعاون و تبادل معلومات بين اللجنة الوطنية و فريق تقييم الحوادث التابع لدول التحالف من أجل التحقق من بعض الوقائع و الاحداث و التثبت من صحتها . و تتعاون الحكومة مع اللجنة الوطنية و تدعم أنشطتها لانجاح مهمتها و هو ما يؤكد اهتمام الحكومة بتحقيق العدالة و الانصاف لجميع الضحايا ، و لهذا الغرض تم التعاون مع دول التحالف لانشاء صندوق للتعويضات و جبر الضرر لتعويض المتضررين . و يظل مهمة محاسبة مرتكبي الانتهاكات من اختصاص القضاء اليمني وفقا للقوانين اليمنية.إلى جانب ذلك تقوم وزارة حقوق الإنسان برصد و توثيق الانتهاكات و تلقي شكاوى المواطنين و تتعامل معها و توصلها إلى الجهات الحكومية و تبذل جهدا في سبيل معالجتها و ايقاف أية تجاوزات تخل بحقوق الإنسان .

و في مجال التدابير و السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز حقوق الانسان عملت الحكومة على استحداث استراتيجيات وبرامج جديدة تم الاشارة إليها في التقرير الوطني المقدم إلى هذه الدورة . و للأسف أضطرت الحكومة إلى تعليق العمل بعدد من هذة الاستراتيجيات نظرا لانقلاب المليشيات واستيلائهم على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء و شل عمل تلك المؤسسات ، في حين تمكنت الحكومة من موقعها في العاصمة المؤقته عدن من تنشيط واستعادة العمل على تنفيذ عددا من تلك البرامج وفقا للإمكانيات المتاحة ، و يظل هدف الحكومة تنفيذ تلك الاستراتيجيات عند توفر الظروف المناسبة لذلك و بشكل خاص أثناء عملية إعادة إعمار اليمن .

و على صعيد تعزيز حقوق الفئات الاولى بالرعاية فإن الحكومة اليمنية تلتزم بعدم التمييز ضد المرأة سعيا منها في تحقيق وضعا افضل للمرأة وفق القوانين الوطنية من خلال الوسائل الدستورية والقانونية وغيرها، و تعمل الحكومة على التعامل بإيجابية مع توصيات لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة من خلال تعزيز مشاركة المرأة في العملية التنموية ومواقع صنع القرار وفي الحياة الاقتصادية واعتماد عدد من الاستراتيجيات الوطنية تتعلق بمشاركة المرأة في مراكز قيادية بالمؤسسات الحكومية والحياة العامة ، فهناك من يتولى مناصب وكلاء وزارات و منهم سفيرات في وزارة الخارجية و بعض منهم يمثل اليمن في الخارج ، و هناك توجه لاستيعاب المرأة في اي تشكيل حكومي او وفود تفاوضية حول عملية السلام في المرحلة القادمة . وفي نظام الاجور والمرتبات تساوي الحكومة اليمنية المرأة و الرجل في اشغال المناصب العامة والاجور بل وتمنح امتيازات خاصة للمرأة في حالة الحمل والانجاب و كفلت القوانين اليمنية المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين رجالا ونساء دون تميز وبحسب الاتفاقيات الدولية الموقعة والمصادقة عليها بلادنا التي تحمي حقوق المرأة والطفل والانسان بشكل كامل , و تدين الحكومة ما تقوم به مليشيات الحوثي من ممارسات ضد المرأة التي تقيد حقوقها و تعيق حركتها و نشاطها في المجتمع . وتلتزم الحكومة اليمنية في دمج قضايا النوع الاجتماعي في جميع خطط وبرامج واستراتيجيات الدولة وتمكين النساء المتقاضيات من كافة حقوقهن اما م القضاء والجهات الضبطية , وتوفير الحماية الممكنة للسجينات وتمكينهن من كافة حقوقهن .

ولتحديد سن الزواج وحماية الأطفال من مخاطر الزواج المبكر هناك جهود وإجراءات قامت بها الحكومة اليمنية من خلال إعداد مشروع قانون لتحديد الحد الأدنى لسن الزواج إلا أن إجراءات إصداره لم تستكمل ، بسب انقلاب المليشيات وعدم انعقاد جلسات مجلس النواب بشكل منتظم علما بإنه تم اعداد مشروع قانون بتعديل المادة 15 من قانون الاحوال الشخصية وفية تم تحديد الحد الادنى للزواج ب 18 عاما وفي هذة المادة اجراءات جزائية على من يخالف ذالك والمشروع تم عرضه على مجلس النواب و لم تستكمل الإجراءات اللازمة لصدوره .

و بسبب الأوضاع الناتجة عن الانقلاب زادت عمالة الاطفال اثر تسرب الاطفال من المدارس بسبب تحويلها من قبل المليشيات الحوثي الى ثكنات عسكرية ومراكز لتجنيد الاطفال في مناطق سيطرتهم . و لازالت الحكومة اليمنية مستمرة في تنفيذ الأنشطة التوعوية الهادفة إلى رفع مستوى وعي المجتمع بخطورة الظاهرة . كما تحاول الحكومة رغم التحديات على تطوير سياسات واستراتيجيات وخطط حول حقوق الطفل بشكل عام منها الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية واستراتيجية الحماية الاجتماعية , والاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي واستراتيجية الطفولة والشباب وخطة العمل الوطنية للطفولة .

كما أهتمت الحكومة باستراتيجية مكافحة تجنيد الاطفال وتسريحهم وإعادة تأهيلهم , وتحديث خطة العمل 2014 م الخاصة بحماية الاطفال في النزاعات المسلحة والتي وقعت عليها اليمن في 14 مارس 2014م وبموجب الخطة اصبحت الامم المتحدة شريكة للحكومة اليمنية في معالجة مشكلة تجنيد الاطفال والتوقيع على اتفاقية المدارس الامنة مع الامم المتحدة . و استمرارا في تعزيز جهود الحكومة لمنع تجند الأطفال وقعت الحكومة في 18 ديسمبر 2018م خارطة طريق مع منظمة اليونسيف لتنفيذ خطة عمل عام 2014م الخاصة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة ، و عقدت اجتماعات و ورش عمل متعددة بين الجهات الحكومية و منظمات الأمم المتحدة المهتمة بحقوق الطفل خلال السنوات الماضية من اجل تنفيذ خطة العمل و التوعية بحقوق الأطفال و تجنبهم مخاطر الصراع المسلح .

**السيد/ الرئيس**

**الحاضرون جميعا**

تولي الحكومة أهمية لقضايا اللجوء ، و تسعى إلى إيجاد قانون وطني ينظم عملية اللجوء في اليمن لما لذلك من أثر في الحد من كثير من المشكلات والتقليل من آثارها وما سيلعبه من دور في حماية اللاجئ وتحديد حقوقه والتزاماته و العمل على إدراج قضايا اللاجئين في برامج التنمية العامة للدولة،  وبرامج التنمية للمحافظات المتأثرة باللجوء والهجرة المختلطة . و كما هو معلوم في تقارير المفوضية السامية لشئون اللاجئين فإن اليمن لا يزال يستقبل موجات متتالية من اللاجئين و المهاجرين من دول القرن الأفريقي رغم ظروف الحرب التي يعيشها ، و توفر اليمن لهم الملاذ الأمن و تتقاسم معهم موارد المعيشة . و في هذا الصدد تم تنفيذ عدد من الزيارات بالاشتراك مع المفوضية السامية لشؤؤن اللاجئين و منظمة الهجرة الدولية الى مراكز استقبال اللاجئين و المهاجرين و الاطلاع على اوضاعهم و العمل المشترك لتحسينها و الحد من أية ممارسات غير قانونية قد يتعرضون لها .

و في مجال حرية الرأي و التعبير فإن الحكومة تسعى إلى تعزيز حماية حقوق الصحفيين والاعلاميين. و تهتم الحكومة برسم السياسات وتطوير الرؤئ الاعلامية واصلاح قطاع الصحافة والاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة والالكترونية وتعمل على توفير الضمانات القانونية والاخلاقية لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والاعلام وحق الحصول على المعلومات وحماية تعددية الاعلام وحياديتة ونزاهتة المهنية بما يضمن حماية الديمقراطية وحقوق الانسان والقيم الوطنية والدينية المكفولة دستوريا . كما تحرص الحكومة على كفالة حق المواطنين في التعبير عن ارئهم وخياراتهم السياسية وفي التعبير عن ارادتهم من خلال وسائل العمل المدني كالمسيرات والمظاهرات والاضربات والاعتصامات السلمية وبدون سلاح مع عدم الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة وبدون حاجة للحصول على ترخيص مسبق وعدم جواز تعطيل هذة الحقوق او الانتقاص منها بأي صورة من الصور وان يتم النص على عقوبات جنائية بحق اي فرد يساهم من الانتقاص من هذة الحقوق , وتقوم الحكومة اليمنية بننشر ثقافة حقوق الانسان من خلال برامج التوعية عبر المؤسسات الاعلامية الحكومية المختلفة .

و في مجال مكافحة الاتجار بالبشر شكلت الحكومة اليمنية اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر مُثلت في عضويتها الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر كما اقرت الحكومة مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر واحيل الى البرلمان ويهدف القانون الى منع مكافحة الاتجار بالبشر بكافة صورة واشكالة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم وتقديم الرعاية اللازمة لهم واحترام حقوقهم وكرامتهم الانسانية و تثقيف وتوعية المجتمع بمخاطر الاتجار بالبشر وبما يسهم في مكافحة الظاهرة والحد منها وتعزيز وتنسيق مجالات التعاون الوطني بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر . كما وافقت الحكومة على برتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص وبخاصة النساء والاطفال واحالتة الى البرلمان للمصادقة عليه .

و على صعيد الحق في التعليم و رغم التدهور الذي شهده قطاع التعليم نتيجة اجتياح مليشيات الحوثي للمحافظات اليمنية ، فقد بذلت الحكومة جهودا مضنية عقب تحرير اغلب المناطق تم خلالها ترميم وإعادة تأهيل مدارس ومنشئات التعليم والتوسع فيها ورفع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني وانشاء وتشغيل عدد من الكليات والجامعات واستيعاب الطلاب والطالبات من ابناء اسر النازحين والمهجرين من مناطقهم الى المحافظات المحررة والاستمرار في الدراسة والتحصيل العلمي وطباعة الكتاب المدرسي ، و اتخذت وزارة التربية والتعليم اجراءات لتعزيز التمتع بالحق في التعليم منها اعتماد كتابة المناهج الدراسية وفق مبادى احترام الجنسين إضافة إلى تخصيص برامج لفئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الأسر الفقيرة على مستوى الريف والحضر، كما تساهم وزارة التربية والتعليم في تنفيذ عدد من البرامج التعليمية الخاصة بالأطفال اللاجئين والنازحين بالتعاون مع المنظمات والجهات ذات العلاقة، حيث يتكون هذا البرنامج الإستراتيجي من مجموعة برامج لإصلاح وتحسين التعليم الأساسي ،وكذلك برامج لتطوير وتحديد الأداء الاستراتيجي للتعليم الأساسي ومن السياسات والبرامج الهادفة لتحسين الوضع التعليمي في اليمن .

و تجسيدا للحق في  الصحة العامة و رغم شحة الإمكانات و الصعوبات و التحديات التي تسبب بها الانقلاب فإن الحكومة تعتبر الرعاية الصحية من الخدمات الضرورية التي تسعى لتوفيرها للرجال والنساء على حد سواء، حيث كانت لدى الحكومة اليمنية عدد من الاستراتيجيات الوطنية منها استراتيجية القطاع الصحي واستراتيجية الصحة الانجابية وخطة التنمية الصحية ، إلا إن الحاجات الملحة أبقت على خدمات الطورئ و مواجهة الأمراض و الأوبئة مثل الكوليرا التي تنتشر حاليا في مناطق واسعة من اليمن و يصاب بها الكثير من بينهم الأطفال ، كما تسعى الحكومة إلى تبني برنامج تطعيم دوري للأطفال للحد من الأمراض القاتلة . إلا إن رفض مليشيات الحوثي لإتخاذ اية جهود لمحاربة الكوليرا والحد منها، ومنع تقديم اللقاحات للأطفال مما ساعد على انتشار الأمراض الخطيرة في مختلف المناطق .و رغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة من خلال المستشفيات والمراكز الصحية وكذلك من خلال برامج الدعم و المساعدة التي تقدمها دول التحالف و المنظمات الدولية و أهمها منظمة الصحة العالمية و المنظمات غير الحكومية كمنظمة أطباء بلا حدود و غيرها من المنظمات الإنسانية تظل اليمن بحاجة إلى الدعم و المساعدة في هذا المجال الإنساني الهام.

**السيد/ الرئيس**

**الحاضرون جميعا**

و على المستوى الاقتصادي و التنموي و الإنساني تواجه الحكومة اليمنية العديد من الصعوبات والتحديات بسبب استمرار انقلاب مليشيات الحوثي وسيطرتها على اجزاء من الجمهورية اليمنية  وتعنتها في رفض السلام وتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة ومنها قرار 2216 م ، مما أثر على مجمل العملية الاقتصادية في البلاد و أدى إلى تدهور النشاط في معظم القطاعات العامة و الخاصة للاقتصاد الوطني و تسبب ايضا في تدهور قيمة العملة المحلية و شحة المنتوج من السلع و الخدمات و زيادة اسعارها مما أثقل كاهل المواطن اليمني ، كما كان لتصعيد مليشيات الحوثي من اعتداءاتها وهجماتها على المنشأت الاقتصادية الحيوية للدولة وعلى المدنيين ففي شهر أكتوبر 2022م توقفت عملية تصدير النفط الخام (الى الخارج) نتيجة للهجمات الإرهابية التي شنتها مليشيا "الحوثي" بالطيران المسير على ميناء الشحر الضبة البترولي في حضرموت ، بالإضافة الى الاستهداف المستمر لميناء الرضوم في شبوة، وتوقف التصدير بشكل كامل، والذي كان يشكل نسبة (43%) من الإيرادات العامة للدولة وكان له الأثر السلبي البالغ على الاستدامة المالية العامة من جهة وعجز الحكومة على مواجهة معظم متطلبات توفير أهم الخدمات الأساسية التي تمس حياة الناس مثل المرتبات والمعاشات، والكهرباء والصحة والتعليم والبنية التحتية في معظم القطاعات. و تفاقم الوضع الأقتصادي أيضا بفعل السياسة التدميرية التي تتبناها مليشيات الحوثي في الجانب المالي و محاولتها رفض التعامل مع العملة الوطنية التي طبعها البنك المركزي بعدن و الاتجاه إلى طباعة عملة خاصة بها و هو ما يعد انتهاكا لمسؤولية البنك المركزي و اضرارا بالعملية المصرفية في اليمن مما سينتج عنه عواقب وخيمة على العملة و الحياة المعيشية للمواطنين .

هذه الأوضاع بالإضافة إلى زيادة أعداد النازحين من مناطقهم فاقمت الحاجة إلى الغذاء و الدواء و خدمات التعليم و الصحة و هو ما دفع بمنظمات الأمم المتحدة لاعداد خطط الاستجابة الإنسانية لسد حاجات الشعب اليمني الأساسية . و نحن نعبر عن خالص تقديرنا لكل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة و جميع المانحين دولا و منظمات على الدعم الإنساني الذي يقدم لليمن و نتطلع إلى استمرار هذا الدعم في سنويا .

**السيد/ الرئيس**

نود التأكيد إن كل هذه التطورات و على راسها انقلاب جماعة الحوثي أوجدت وضعا معقدا و استثنائيا في اليمن كان من الصعب معه تنفيذ الكثير من التوصيات التي التزمت بها الحكومة من ناحية ، و من ناحية اخرى أوجدت تحديات كبيرة تفرزها عادة كل الحروب و المواجهات العسكرية ، فزادت الانتهاكات و انتشرت الأمراض و عمت المجاعة و تشرد المواطنيين بين نازحين في الداخل و لاجئين في الخارج و دخلت اليمن في وضع كارثي سببه ذلك التصرف الاجرامي لجماعة الحوثي الذي جرالبلاد و السكان إلى هذه المأساة الكبيرة و رفضه المستمر لايجاد حل سياسي ينهي الانقلاب و الأزمة الناتجة عنه .

**أود أن أشكر الدول التي قدمت أسئلة مسبقة و هي المانيا و البرتغال و ليشتنشتاين و سلوفينيا و بلجيكا و المملكة المتحدة و سارد على بعض من هذه الاستفسارات ، و سيقوم أعضاء الوفد بالرد على بقية الاستفسارات أثناء الاستعراض .**

**و ردا على السؤالين المسبقين المقدمين من بعثة المانيا الموقرة بشأن** ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة اليمنية لوضع حد لممارسة الاحتجاز غير القانوني و لمنع التعذيب في مراكز الاحتجاز في المناطق الخاضعة لسيطرتها؟

لقد أوضحنا في التقرير المقدم لهذا الاستعراض بإن الحكومة تعمل بوتيرة متزايدة على التمسك بتطبيق القوانين المعنية بصورة ترتقي إلى مضمون المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعتبر مصلحة السجون التابعة لوزارة الداخلية الجهة الأساسية المختصة وفق القوانين لإدارة السجون، كما تلعب النيابة العامة دورا رقابياً وتنسيقياً مهماً فيما يتعلق بتأمين قانونية الاحتجاز و رفض الاحتجاز غير القانوني ، بالإضافة إلى منع التعذيب أو استخدم أساليب لا إنسانية أثناء التحقيق او الاحتجاز . وتضم النيابة العامة شعبه مختصة بالسجون يترأسها قاضي يتبع النائب العام مباشرة، وتم تعيين وكلاء لنيابات السجون في كل محافظة للتأكد من قانونية احتجاز جميع الأفراد أو تعرضهم للمعاملات اللاإنسانية ، ومتابعة تنفيذ قرارات الإفراج عن المسجونين، بالإضافة إلى مراقبة الأوضاع وتلقي الشكاوى والتحقيق في أية إدعاءات أو مخالفات محتمله. كما نود التأكيد بأنه لا يوجد أي محتجزين سياسيين في سجون الحكومة ، وأن رئيس مجلس القيادة الرئاسي قد وجه بإجراء مراجعة شاملة لأوضاع السجناء المحتجزين بهدف التأكد من قانونية الاحتجاز ومعالجة أية شكاوى بهذا الخصوص وتعمل النيابات بشكل مستمر على التفتيش الدوري لإماكن الاحتجاز وقمع أي أحتجاز تعسفي خلاف للقانون ،كما تباشر التحقيق باي شكاوي أو بلاغ يقدم لها بهذا الخصوص ،ويتم إتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المسؤلين عن هذه المخالفات.

**و حول الأسئلة المشتركة المقدمة من بعثي مملكة بلجيكا و بعثة لشتنشتاين الموقرتين** حولعقوبة الاعدام وما هي الخطوات الملموسة التي اتخذتها الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بالتوصية المقبولة في الاستعراض الدوري الشامل الأخير بفرض وقف اختياري على عمليات الإعدام وضمان عدم فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما وقت ارتكاب الجريمة الجنائية؟ هل تنوي الجمهورية اليمنية تخفيض الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام تماشيا مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واليمن طرف فيه؟

نود التأكيد بإن الحكومة تتمسك بحماية الحق في الحياة، ورغم أن القانون يجيز استخدام عقوبة الإعدام، فقد حرصت السلطة القضائية على قصر تطبيق العقوبة في الواقع العملي على أشد الجرائم غلظة، كما تولي السلطة التنفيذية اهتماماً كبيراً بالحد من تنفيذ الأحكام القضائية النهائية بتوقيع العقوبة إلى أدنى حد ممكن. ويتضمن القانون ضمانات عديدة لصدور أحكام نهائية بعقوبة الإعدام، حيث تنصرف بشكل جوهري إلى جرائم المس بالحق في الحياة، ولا تنطبق العقوبة على من هم دون سن الـ18 سنة، ولا يتم تطبيقها فيمن تجاوز سن الـ70، ويُوفر القانون الحق في الطعن على الأحكام الصادرة بعقوبة الإعدام، ولا يمكن إصدار عقوبة الإعدام بشكل نهائي دون الطعن على الحكم الأولي، وبموجب إجماع آراء قضاة المحكمة، ولا يتم تنفيذ العقوبة دون التصديق عليها من رئيس الجمهورية.

**و ردا على السؤالين المقدمين من بعثتي مملكة بلجيكا و المملكة المتحدة الموقرتين** بشأنما هي الإجراءات التي ستتخذها الجمهورية اليمنية للوفاء بالتزاماتها بموجب خطط العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح الموقعة مع الأمم المتحدة، لحماية الأطفال، ووقف الانتهاكات ضدهم؟و ما هي الخطوات التي تتخذها الحكومة اليمنية لحماية الأطفال من آثار النزاع و خاصة ترك الدراسة و التجنيد؟

فيما يتعلق بالأطفال الذين تأثروا بالصراع و تركوا مقاعد الدراسة أنشأت وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة للتعليم التعويضي و هي فرصة مناسبة للأطفال المتسربين من المدارس من الفتية والفتيات، واستطاع هذا البرنامج إلى حد ما توفير التعليم المجتمعي والتعليم المسرع للأطفال من سن 6-15 سنة.

وعملت الحكومة على توفير التعليم للطلاب من أسر النازحين والاستفادة من برنامج التعليم التعويضي لمن فقد فرصته التعليمية سابقاً للحاق بركب جيله من الطلاب.

كما سعت الحكومة إلى تعزيز حقوق الطفل بما في ذلك في مجال العدالة للأطفال، حيث تم تأسيس نظام خاص بـ"عدالة الأحداث" بإشراف وزارة العدل في أغسطس 2022 م ، كما عملت على تعزيز حماية الطفل في المدارس، و تقديم التوعية القانونية للطلاب والطالبات وتوزيع مواد تثقيفية حول حماية الطفل في القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة، والتوعية بمخاطر المخدرات والتسول والزواج المبكر، واتخذت المؤسسات المعنية في اليمن عدداً من التدابير التي تضمن تنفيذ قانون حقوق الطفل بصورة فعالة تلبي التفعيل السليم للمعايير الدولية لحقوق الطفل، وحرصت الحكومة على تنفيذ التدابير العملياتية لتعزيز حقوق الإنسان ومنع تجنيد الأطفال، و حققت تقدما في تنفيذ خارطة العمل لعام 2014 والبروتوكول التنفيذي لها لعام 2018 والموقعتان من قبل الحكومة اليمنية والأمم المتحدة، وكذا اتخاذ الحكومة لجملة من القرارات، ومن بينها: أمر القائد الأعلى للقوات المسلحة فيما يخص منع تجنيد الأطفال في صفوف القوات المسلحة والأمن لعام 2020 بمنع تجنيد الأطفال دون سن 18 سنة في صفوف القوات المسلحة، والتوجيه بإحالة أي مخالفات إلى القضاء العسكري .

**و حول السؤال** **المقدم من بعثة ليشتنشتاين الموقرة** بشأن البروتوكولات الثلاثة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، فإن الحكومة تدرس هذه البروتوكولات و ستتخذ اجراءات بشأن الانضمام إليها عندما يتم استعادة الأوضاع الطبيعية لليمن ، و يعود مجلس النواب لنشاطه الطبيعي ، علما بإن الحكومة اليمنية تعمل وفقا للقوانين المحلية على الحد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية مثل الاتجار بالبشر و مكافحة تهريب المهاجرين و غسل الأموال ، و هي إجراءات تنسجم مع التوجهات الدولية في هذه المجالات .

**و حول السؤال المقدم من بعثة المملكة المتحدة الموقرة** بشأن الخطوات التي ستتخذها الحكومة اليمنية لضمان المشاركة السياسية للأقليات الدينية والعرقية، مثل البهائيين والمهمشين؟

تولي الحكومة اهتماما بالفئات اليمنية ذات الخصوصية الدينية أو الاجتماعية و هو ما يطلق عليهم بالأقليات . و تدين الحكومة الممارسات القمعية التي تمارسها مليشيات الحوثي ضد المجموعات البهائية في اليمن كما غيرها من المواطنين اليمنين ، و تؤكد الحكومة على ضرورة احترام حق المشاعر الدينية و حرية ممارسة البهائيين لمعتقداتهم و حياتهم الطبيعية . اما بالنسبة للمهمشين تدرك الحكومة المشاكل التي يواجهونها و تعمل جادة للتخفيف منها ، و من هذا المنطلق عملت على أن يكون اتحاد العام للمهمشين ممثل في عضوية الهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الإنسان والتي من خلال أنشطتها يتم طرح ومناقشة قضايا حقوق الإنسان ومنها إحتياجات ومشاكل المهمشين وتشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية الخاصة بهذه الفئات منها الاتحاد الوطني للفئات الأشد فقراّ بالإضافة إلى إنشائهم (55 جمعية أهلية) يتم دعمها بالمال سنوياً من قبل الحكومة رغم شحت الإمكانيات . و لكونهم جميعا مواطنيين يمنين فلهم الحق في المشاركة السياسية و في جميع أنشطة المجتمع و لا يوجد نص قانوني يمنعهم من ذلك و ستعمل الحكومة على ضمان حقوق جميع المواطنين اليمنين السياسية و المدنية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية .

**و فيما يتعلق بسؤال بعثة سوليفينيا الموقرة** حول ما هي التدابير القائمة لمكافحة التمييز ضد المسنين والقضاء على التمييز على أساس السن بجميع أشكاله، ولحماية حقوق الإنسان لكبار السن؟

فإن الحكومة اليمنية قد تبنت الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن ضمن التزام الحكومة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية وتأكيدها على السياسات المتعلقة بكبار السن وتنفيذها كحق ومسؤولية وان تطبق على أساس الاحتياجات والاهداف الوطنية في ظل جهد تنموي متكامل ومنظم ومن خلال التعاون مع الشركاء المحليين و الإقليمي والدولي . وتهدف الاستراتيجية الى تحسين نوعية الحياة لكبار السن وتمكينهم من حياة كريمة في المجتمع وتعزيز ثقافة كبار السن وتوعية المجتمع بقضايا كبار السن وتحسين نظرة المجتمع تجاه كبار السن وتسخير الطاقات لخدمة قضاياهم وتطوير التشريعات لضمان حقوق كبار السن وتعزيز المشاركة والعيش الكريم وتأمين الموارد اللازمة لتقديم الرعاية الكاملة لهم .

**السيد/ الرئيس**

**الحاضرون جميعا**

و في الختام نؤكد بإن حكومة الجمهورية اليمنية ملتزمة بما قطعته على نفسها من مواثيق وعهود واتفاقيات وتعلن التزامها غير المحدود بتعزيز وحماية حقوق الإنسان , كما تتعهد بالعمل على تجاوز كل الصعوبات والتحديات التي تمر بها اليمن ، ونؤكد على ثقة الحكومة اليمنية بآلية الاستعراض الدوري الشامل في الارتقاء بواقع حقوق الانسان , و أيضا التزام الحكومة بكل التوصيات المقبولة التي سيتم تبنيها في هذه الدورة لمجموعة العمل اثناء مناقشة التقرير الرابع للاستعراض الدوري الشامل لليمن.

أشكركم جميعا على اهتمامكم و حرصكم بالاطلاع على ما يجري في بلادي اليمن، و نحن على استعداد للاستماع إلى توصياتكم و استفساراتكم التي بالتأكيد ستسهم في مساعدة الحكومة اليمنية على الإيفاء بإلتزاماتها في مجال حقوق الإنسان مستقبلا .

و شكرا